

أصحاب السعادة...السيدات و السادة..ضيوفنا الأعزاء

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته

يسرني باسم الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن أرحب بكم في قطر و أن أقدم امتناني الكبير لحضوركم هذا المؤتمر الهام و الذي يعد أول نشاط للشبكة منذ الإعلان عن إنشائها. كما أود أيضا أن أشكر مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة لمساندته ودعمه هذه الفعالية، وهو انعكاس لموقف المفوضية الداعي إلى تشجيع إنشاء شبكات لحقوق الإنسان في العالم لما لها من أهمية بالغة في حشد الجهود و تركيز العمل في حماية و تعزيز حقوق الإنسان، كما لا يفوتني أيضا أن أشكر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر التي قامت بدور أساسي في تنظيم و ترتيب أعمال المؤتمر.

لقد بدأ التفكير في إحداث هذه الشبكة أثناء لقاءات سابقة للمؤسسات العربية، و تأجل تحويل الفكرة إلى واقع بسبب غياب عدد كاف من المؤسسات العربية الحاصلة على درجة الاعتماد "أ" من طرف لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان آنذاك، لكن ما لبثت

الجهود أن تكافقت للتشاور و التنسيق، ثم الموافقة و الإعلان عن إنشاء الشبكة في المؤتمر السابع للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان في نواكشوط سنة 2011 و مقرها قطر، باقتراح من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر التي وضعت قضية تأسيس الشبكة في بؤرة اهتمامها.

إن ما دفعنا و يدفعنا اليوم هو الشعور بالمسؤولية خاصة في ظل التطورات و التغييرات العميقة الحاصلة في الأمة العربية و الإسلامية وما يرافقها من آمال في تحقيق التطور و التقدم المنشود، فمن واجب الشبكة العربية أن تكون حاضرة لتثبت المكتسبات و تمنع الانتكاسات و لتعمل على خدمة حقوق الإنسان بصدق و إخلاص و وفقاً للمعايير و المواثيق الدولية.

ينطلق مؤتمرنا هذا مما ورد في المادة (6) من النظام الأساسي للشبكة التي حددت مهامها، و أولها دعم قدرات المؤسسات الوطنية، ثم متابعة و تذليل العقبات الناجمة عن التحديات الجديدة في مجال حقوق الإنسان ومساعدة المؤسسات الوطنية على رفع قدرات أعضائها ومنتسبيها.

و نظراً لضرورة ارتباط الأقوال بالأفعال، حددنا مواضيع الجلسات و اخترنا نخبة من الخبراء لتقديم الدعم المعرفي التقني اللازم لجميع المؤسسات التي ستخضع لمراجعات دورية لتشريعاتها، إلى جانب الجهات الحكومية المعنية بإنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان.

من خلال الجلسات سنؤكد على مفاهيم و منطلقات المؤسسات الوطنية من مبادئ باريس إلى ملاحظات اللجنة الفرعية للاعتماد، لننظر بموضوعية إلى العقبات التي تواجهنا للحصول على الاعتماد، و على رأسها التحديات القائمة في التشريعات التي تُنشأ المؤسسات الوطنية على أساسها.

من ناحية أخرى، وكما تعلمون ترأست اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر اجتماعين للجنة الاعتماد لغاية الآن، و وقفت على دراسة طلبات الاعتماد المقدمة من ما يزيد عن ثلاثين مؤسسة وطنية حول العالم. و لذا فإنه سيكون من المفيد جداً أن نناقش جميع المسائل المتعلقة بنا كمؤسسات وطنية وأن نتبادل التجارب و الخبرات.

آمل أن يكون المؤتمر نقطة انطلاق رصينة على طرق إثبات مصداقية الشبكة و مهنتها لأجل تطور حقوق الإنسان في المنطقة العربية، و
كلي ثقة بنجاح مساعينا إن شاء الله.

هذه باختصار أهم الرؤى و التطلعات الضرورية لجعل المؤسسات الوطنية العربية ذات فاعلية عريضة، و عنوان ذو محتوى يهدف إلى تطوير الإنسان و الأوطان.

والسلام عليكم و رحمة الله و بركاته